دور التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني بالمصارف التجارية الليبية
دراسة تطبيقية علي مصرف الجمهورية الرئيسي

حميد حسين ميلاد سالم

قسم المحاسبة- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة الزيتونة.

تاريخ التقديم 2023/10/11

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلي التعرف علي دور التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني بالمصارف التجارية الليبيةكما هدفت هده الدراسة إلىالتعرف على مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي كأداة من أدوات ترشيد القرار الائتماني، وتوضيح الدور الذي تلعبه المعلومات المتوفرة باستخدام أدوات التحليل المالي في كيفية صنع القرار الائتماني، وبناء على طبيعة البيانات الأولية اللازمة للدراسة ،ولتحقيق أهداف الدراسة صممت استبانة وزعت علي الإدارات ورو ساء الأقسام والمراجعين الداخليين، وقد استخدم مقياس ليكرث ذو الخمس درجات، والتحليل الإحصائي باستخدام الحزمة الإحصائية لاختبار فرضيات الدراسة وتحليل النتائج ،حيث توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها غالبية إن محللي الائتمان لم يتلقوا دوراتٍ تدريبية في مجال التحليل المالي، مما يشير إلى انخفاض المستوى المهني، وقصور واضح لدى إدارات المصارف في العمل على رفع المستوى العلمي لمحللي الائتمان وقد أوصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات من أهمها ضرورة زيادة اهتمام محللي الائتمان بكافة النسب المالية ذات العلاقة بالتحليل المالي التي من شأنها ترشيد قرار منح الائتمان.

الإطار التمهيدي :

المقدمة :

يعتبر التحليل المالي بمفهومه الحديث وليداً للظروف التي نشأت في مطلع الثلاثينات من القرن الماضي، وهى الفترة التي تميزت بالكساد الكبير الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية، والذي أدت ظروفه إلى الكشف عن بعض عمليات غش وخداع مارستها بعض إدارات الشركات ذات الملكية العامة، الأمر الذي ضر بالمساهمين والمقرضين على حد سواء، لدى استوجب نشر المعلومات المالية عن مثل هده الشركات، وقد أدى نشر هده المعلومات عن ظهور وظيفة جديدة للإدارة المالية في تلك الفترة وهى وظيفة التحليل المالي (نور ،2008، ص24).

ويعتبر الائتمان المصرفي من أهم وأكثر الفعاليات المصرفية في هذه الصناعة، بل ومن أكثر أدواتها حساسية، حيث لا يتوقف تأثيرها على المصرف فقط، وإنما ترتبط مباشرة بالاقتصاد الوطني لذا يتوجب على القائمين بوضع القرار حسن الاستخدام والدقة في اتخاذ القرارات الائتمانية، وعلى ذلك فإن الائتمان المصرفي ما هو إلا نشاط اقتصادي غاية في الأهمية، له تأثيراتٌ متشابكة الأبعاد على الاقتصاد الوطني، وعليه يتوقف نمو الاقتصاد.

وإن النظام المحاسبي يقوم بتقديم المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى مستخدمي المعلومات سواءٌ كانت معلومات محاسبية، أم إدارية، أم مالية، أم اقتصادية، لذا تبرز أهمية التحليل المالي في تقديم معلومات أكثر وضوحاً من المعلومات التي تقدمها المحاسبة والمتمثلة في القوائم المالية، فالمحلل المالي يعتمد على القوائم المالية للوحدة الاقتصادية ويقوم باستخدام مجموعة من الأساليب والدورات الخاصة بالتحليل المالي في سبيل إعطاء تنبؤات ومؤشرات معينة تمكن مستخدمي هذه المعلومات من اتخاذ قرارات رشيدة.

مشكلة الدراسة :

قد يتوقف الحكم على مدى كفاءة الإدارة، أي مدى نجاحها أو فشلها في إدارة أموال المصرف على قرارات مسئولي الائتمان فيما يتعلق بمنح التسهيلات الائتمانية، فإذا تم اتخاذ قرارات خاطئة بإعطاء تسهيلات ائتمانية لمؤسسات وشركات مركزها المالي ضعيف، فإن ذلك قد يؤدي إلى ارتفاع رصيد القروض الهالكة مما يؤثر على نتائج أعمال المصرف وربما يهدد بقاءه واستمراره، أما إذا تم إجراء التحليل المالي بالشكل الصحيح من قبل متخصصين أكفاء فإن قرارات الإدارة فيما يتعلق بالائتمان سوف تكون رشيدة وبالتالي تنخفض نسبة القروض الهالكة .

ويمكن صياغة المشكلة في التساؤل التالي:

- ما مدى اعتماد مصرف الجمهورية على أساليب وتقنيات التحليل المالي عند اتخاذ القرارات الائتمانية؟

فرضيات الدراسة :

1- توجد علاقة ارتباط بين اتخاذ القرارات والتحليل المالي فيما يتعلق بمنح الائتمان .

2- توجد علاقة ارتباط بين المعلومات المتوفرة باستخدام ادوات التحليل المالي وكيفية صنع القرار الائتماني .

أهمية الدراسة:

1- بيان دور التحليل المالي والمعلومات المالية المستخرجة من القوائم المالية في اتخاذ قرار ائتماني رشيد .

2- بيان كيفية ترشيد الائتمان المصرفي حيث انه من أكثر الأدوات المالية حساسية لما له من تأثيرات على مستوى المصرف أو على مستوى الاقتصاد الوطني.

أهداف الدراسة :

1- التعرف على مدى اعتماد مصرف الجمهورية على التحليل المالي كأداة من أدوات ترشيد القرار الائتماني .

2- توضيح الدور الذي تلعبه المعلومات المتوفرة باستخدام أدوات التحليل المالي في كيفية صنع القرار الائتماني .

حدود الدراسة :

1- الحدود المكانية: مصرف الجمهورية الرئيسي.

2- الحدود الموضوعية : دور التحليل المالي في ترشيد القرار الائتمان

3- الحدود الزمنية: اجريت هذه الدراسة خلال2023م.

منهجية الدراسة :

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحديد دور التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني بالمصارف التجارية الليبية (مصرف الجمهورية الرئيسي)، فقد استخدم :

1- **الأسلوب الاستقرائي:** الذي يقوم على دراسة الدراسات السابقة وتحليلها واستقرائها، وهي الدراسات التي تناولها الأدب المحاسبي والإصدارات المهنية المتعلقة بالتحليل المالي ودوره في ترشيد قرارات الاستثمار.

2- **الأسلوب العملي:** الذي يقوم على تصميم استبانة عن التحليل المالي ودوره في ترشيد قرار الاستثمار، بالاستناد إلى الإطار النظري ونتائج الدراسات السابقة والإصدارات المهنية.

مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة :

يتمثل مجتمع الدراسة بالعاملين بمصرف الجمهورية الرئيسي من مدراء الإدارات ورؤساء الأقسام والمراجعين الداخليين .

عينة الدراسة :

تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية من بين أفراد مجتمع الدراسة والبالغ عددها (35) مفردة.

الدراسات السابقة :

1- دراسة الزرقان (2010) ، بعنوان التحليل المالي وأثره على المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية)،

هدفت الدراسة إلى تحديد أهمية استخدام النسب المالية في خدمة القرار الائتماني وذلك من خلال تحديد جودة المعلومات التي تقدمها الشركات طالبة التمويل.

وتمثل مجتمع الدراسة جميع موظفي التسهيلات الائتمانية لثلاثة بنوك تجارية حيث استخدمت صحيفة الاستبانة كأداة لجمع المعلومات وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام النسب المالية ومؤهلات رئيس قسم التسهيلات الائتمانية وبين قدرة البنك على اختيار الائتمان الأقل خطورة.

وأوصت الدراسة بضرورة اعتماد إدارة المصارف التجارية على التحليل المالي من عمليات منح الائتمان المصرفي وكذلك ضرورة قيام المصارف التجارية باستخدام النسب المالية الإحصائية في تقييم الأداء

المالي والإداري وكذلك ضرورة الاستفادة الكاملة من نتائج تحليل النسب المالية من القرارات الائتمانية في المصارف التجارية.

2- دراسة العمري، (2018) بعنوان اثر التوسع في منح الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية

هدفت هده الدراسة إلي التعرف على أثر التوسع في منح الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية للفترة من 2007-2016 وأهمية نجاح واستمرارية البنك ، وتكون مجتمع الدراسة من البنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق بورصة عمان والبالغ عددها 13 بنك ، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ولتحقيق أهداف الدراسة تم جمع وتحليل البيانات المالية المنشورة للبنوك عينة الدراسة وتم اختبار الفرضيات بإجراء الانحدار البسيط باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS وقد خلصت الدراسة إلي نتائج أهمها وجود اثر ذو دلالة إحصائية للتوسع في منح الائتمان على الأداء المالي وعلى المتغيرات الفرعية (معدل التغير في صافي الربح-معدل دوران الذمم المدينة) في حين لم يظهر اثر ذو دلالة إحصائية في منح الائتمان في المتغيرات الأخرى (معدل التغير في العائد على الأصول-معدل التغير فى السيولة النقدية) وقد أوصت الدراسة بعدة توصيات من أهمها أن تقوم البنوك التجارية باستثمار السيولة الفائضة لديها نحو الأنشطة التشغيلية وتمويل مشروعات منتجة للقطاعات الهامة في المجتمع كالزراعة والصناعة كنوع من المسؤولية الاجتماعية وبنفس الوقت زيادة نسب الربحية وتعزيز قوة المركز المالي.

3- دراسة عبد الستار (2022) بعنوان التحليل المالي ودوره في منح القرار الائتماني بالتطبيق على البنوك التجارية المصرية.

هدفت الدراسة إلي معرفة مدي اعتماد البنوك التجارية على التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني ومن اجل تحقيق ذلك تم إجراء دراسة ميدانية على احد فروع البنوك التجارية (البنك التجاري الدولي – الإدارة الرئيسية)حيث اشتملت عينة الدراسة علي عدد 75 مفردة واعتمدت الدراسة على استبيان تم تصميمه خصيصا لخدمة أهداف الدراسة والتحقق من فرضياته كما استخدم برنامج SPSS لعمل التحليل الإحصائي وقد توصلت الدراسة إلي أن السياسة الداخلية للبنك تشجع على الاعتماد على التحليل المالي كما أن الثقة في البيانات التي يقدمها العميل

تشجع على الاعتماد على التحليل المالي كما أن درجة الاعتماد على التحليل المالي لا تختلف باختلاف مؤهله العلمي (بكالوريوس – ماجستير – دكتوراه) وان الاعتماد على التحليل المالي لا تختلف باختلاف عدد سنوات الخدمة.

الإطار النظري :

مفهوم التحليل المالي:

يُعتبَرُ التحليلُ المالي من أهمَّ مجالات المعرفة، التي تُنير الطريق أمام كل طائفةٍ من الطوائف، المستخدمة للقوائم المالية الخاصة والعامة، وكل من يعنيه المال الخاص والعام وترشيد استخدامه، حيث أن التحليل المالي من الوسائل والأدوات والطاقات، التي تُسهِمُ في ترشيد القرارات والسياسات والخطط، بالإضافة إلى تقييم المنشآت تقييماً شاملاً أو جزئياً،(الحسيني، 2008، ص11)

ويُمارَسُ التحليلُ المالي من خلال قسمٍ متخصصٍ، يُطلَقُ عليه قسم التحليل المالي، والنتائج التي يتوصل إليها التحليل المالي تُدوّن في تقريرٍ خاصٍ يتم رفعه إلى الجهة طالبة التحليل.(الزبيدي، 2002، ص39)

وقد عرف التحليل المالي بأنه:(عبارةٌ عن عملية مُعالَجةٍ مُنظَّمةٍ للبيانات المتاحة، بهدف الحصول على معلوماتٍ تُستعمَل في عملية اتخاذ القرارات، خاصة الائتمانية، وفي تقييم الأداء في الماضي والحاضر، وتَوقُّع ما سيكون عليه في المستقبل). (الشواربي، 2002، ص317)

ويعرف التحليل المالي بأنه (عبارةٌ عن الدراسة التفصيليّة، والمتعلقة ببنود التقارير المالية، والمتمثلة في القوائم المالية، وباستخدام أساليبَ تحليلٍ تتفق والغاية من التحليل، وذلك بقصد إيجاد معلوماتٍ ماليةٍ مفيدةٍ تُستخدَمُ في اتخاذ القرارات المختلفة، من قبل الأطراف المستفيدة من نتائج التحليل المالي).

مجالات التحليل المالي

سبق القول بأن التحليل المالي يسعى إلى تحقيق أهدافٍ متنوّعةٍ، وبالتالي فإن مجالاته أيضاً متنوعةً بتنوّع أهدافه، وأهم مجالاته:

1- التحليل الائتماني:

يهدف التحليل الائتماني إلى التعرّف على المخاطر التي يمكن أن تواجه المقرض في علاقته مع المدين، وتقييمها ومن ثَمّ بناء قراره على النتيجة المتحصّل عليها من هذا التقييم، ويكون ذلك عن طريق استخدام أدوات التحليل المالي المناسبة، وذلك لما لهذه الأدوات من قدرةٍ على كشف المخاطر المالية.(مطر،2003، ص22)

2- التحليل الاستثماري:

يعتبر من أفضل التطبيقات العلمية للتحليل المالي، لما له من قدرةٍ على تقييم الأسهم والسندات، وتقييم المنشآت نفسها والاستثمارات في مختلف المجالات.

3- الاندماج أو الشراء:

هو اتفاقٌ بين شركتين، أو وحدتين اقتصاديتين أو أكثر، على الانضمام لتكوين شركةٍ واحدةٍ، وفي حالة رغبت شركةٌ شراءَ شركةٍ أخرى، فإن المحلّل المالي عادةً ما يقوم بتقييم الشركة المنوي شراؤها، من ناحية القيمة المالية لها، والأداء المستقبلي لها، وفي نفس الوقت يقوم المحلّل المالي للشركة البائعة بتقييم العرض المقدم، والحكم على مدى مناسبته.(الشواربي، 2002، ص317)

4- تحليل تقييم الأداء:

تُعتبَرُ أدواتُ التحليل المالي مثاليةً لتحقيق هذه الغاية، لما لها من قدرةٍ على تقييم ربحية المؤسسة، وكفاءتها في إدارة موجوداتها، وتوازنها المالي وسيولتها، والاتجاهات التي تتخذها في النمو.

أدوات التحليل المالي:(مؤيد،2003، ص 16)

من أجل الوصول إلى قراراتٍ عقلانيةٍ، تحافظ على مسيرة المنشأة نحو تحقيق أهدافها، على المدير المالي للمنشأة أن يستعمل الأدوات التحليلية المناسبة التي تمكّنه من الحصول على المعلومات اللازمة للقرار المالي، ومن أهم الأدوات التحليلية الممكن استعمالها لهذه الغاية ما يلي:

1- التحليل الرأسي:

وهو التحليل الذي يبين العلاقة بين كل بند من بنود القوائم المالية إلى إجمالي القائمة.

ويستفاد من هذا التحليل في تحويل العلاقات إلى علاقات نسبية ، أي إيجاد العلاقات النسبية لكل بندٍ بالنسبة لمجموع الجانب الذي ينتمي إليه من الميزانية ويتصف هذا التحليل بالسكون لانتفاء البعد الزمني عنه.

2- التحليل الأفقي: (العامري، 2003، ص 53)

يقصد بالتحليل الأفقي دراسة العلاقة بين بنوذ القوائم المالية المثماثلة خلال عدد من الفترات المالية وذلك لتحديد اتجاه التغير في تلك البنوذ ، حيث يرتكز فى معرفة اتجاه تطور عناصر القوائم المالية وهو مايميزه عن التحليل الراسي كما يطلق عليه تحليل الاتجاه.

3- التحليل المالي بالنسب:

يقوم هذا التحليل على أساس تقييم مكونات القوائم المالية، من خلال علاقتها ببعضها البعض، أو الاستناد إلى معاييرَ محددةٍ، بهدف الخروج بمعلوماتٍ عن المؤشرات، وأغراض الظروف السائدة في المنشأة موضوع التحليل.

دور التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني

تعتبر النسب المالية من أقوى الأدوات المستخدمة في التحليل المالي والتي تعتمد عليها الإدارة في تحليل المركز المالي وربحية الشركة.

وتعد النسب المالية محاولة لإيجاد علاقات كمية بين عناصر قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل ولهذا فهي تزود الأطراف المعنية بالتحليل بفهم أفضل الظروف للشركة ولا يتطلب تحليل النسب المالية مهارات وقدرات عالية من المحلل المالي .

الأطراف المستفيدة من تحليل النسب المالية: (الفيض، 2004، ص45)

يمكن حصر أربعة أطراف تهتم باستعمال المعلومات المتحصل عليها من حساب النسب المالية.

1- **إدارة الشركة**: وتهتم الإدارة بجميع النسب المالية المستخرجة من الحسابات الختامية ، مثل النسب التي تقيس الكفاءة التشغيلية، السيولة والربحية وذلك لمعرفة نواحي القوة والضعف في الشركة، والعمل على تحسين الأداء فيها.

2- **الدائنون**: وخاصة أصحاب الديون قصيرة الأجل عندما يحين موعد سدادها وبالطبع قدرة الشركة على تسديد هذا النوع من الديون يعتمد على نسب السيولة.

3- **أصحاب الديون طويلة الأجل**: وهذه المجموعة تبحث على مقدرة الشركة على الوفاء بأقساط الدين مضافاً إليها الفوائد عندما يحين موعد السداد.

4- **المالكون وحملة الأسهم**: وتهتم هذه المجموعة بالنواحي المتعلقة بالكفاءة التشغيلية والربحية والحالة المالية للشركة.

ثانيا : الدراسة الميدانية:

تمهيد

يتضمن هذا الفصل الجانب العملي (الميداني) للدراسة ، الإجراءات أو الأساليب المنهجية التي يكون من المناسب توظيفها في هده الدراسة المتعلقة ما مدى اعتماد مصرف الجمهورية على أساليب وتقنيات التحليل المالي عند اتخاذ القرارات الائتمانية؟

فكان لابد من وضع تصميم منهجي للبحث من البداية حتى نتمكن من الوصول إلى الهدف المرجو منها وتتمثل هذه الأساليب المنهجية والإجراءات في تحديد نوع الدراسة ومنهجها والإجابة عن تساؤلات الدراسة التي هي عبارة عن علاقات احتمالية يمكن استخدامها للإجابة على الفرضيات التالية :-

1- توجد علاقة ارتباط بين اتخاذ القرارات والتحليل المالي فيما يتعلق بمنح الائتمان .

2- توجد علاقة ارتباط بين المعلومات المتوفرة باستخدام ادوات التحليل المالي وكيفية صنع القرار الائتماني .

وقد شملت هذه الأساليب المنهجية تطوير وسيلة جمع البيانات وتجريبها واختبار درجة الصدق والثبات لها، وقد تطلبت هذه الخطوات القيام بسلسلة من الإجراءات، وتم الاعتماد على التحليل الإحصائي باستخدام البرنامج الإحصائي لاختبار الفرضيات ومن تم التوصل إلى النتائج والتوصيات، وفيما يلي عرض لهذه الإجراءات المنهجية التي اعتمدت في هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التي نسعى للوصول إليها.

أولاً : مجتمع وعينة الدراسة :

مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين بمصرف الجمهورية الرئيسي.

عينة الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية من بين أفراد مجتمع الدراسة والبالغ عددها (35) موظف وقد تم توزيع الاستبيان عليهم، وثم ترجيع 30 استبيانه استخدمت في التحليل ، والجدول التالي يبين توصيف العينة.

جدول رقم (1)

مجتمع الدراسة وحجم العينة ومفردات العينة المستخدمة في التحليل

التصنيف	العدد
عدد الاستبيانات الموزعة	35
عدد الاستبيانات المستعملة	35
عدد الاستبيانات المستبعدة	5
الاستبيانات القابلة للتحليل	30

من خلال الجدول رقم (1) يتضح أن عدد الاستبيانات الموزعة هو (35) استبانة وتم استعادة 35استبانه فقط، ونظراً لضياع واستبعاد باقي الاستبيانات وبذلك يكون عدد الاستبيانات الخاصة للدراسة 30استبانه فقط، أي ما يمثل نسبة 86٪ من إجمالي الاستبيانات الموزعة.

أدوات جمع البيانات:

اعتمد في جمع البيانات على أداة الاستبانة حيث تم تصميمها من خلال مقياسي ليكرث الخماسي والذي يأخذ المدى من (1-5) وذلك على النحو الآتي:

جدول رقم (2) مقياس ليكرث الخماسي

التصنيف	موافق	موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

1- المؤهل العلمي

الجدول التالي رقم (3) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة ٪
دبلوم متوسط	2	٪7
دبلوم عالي	6	٪20
بكالوريوس	16	٪53
ماجستير	2	7٪

دكتوراه	4	13٪
المجموع	30	100٪

يتضح من خلال الجدول رقم (3) أن معظم المبحوثين كان مؤهلهم العلمي بكالوريوس بنسبة 53٪، وتليها الفئة دبلوم عالي 20٪،ثم من فئة الدكتوراه بنسبة 13 ٪أما الفئة العمرية دبلوم متوسط والماجستير كانت نسبتها 7 ٪وهدا مؤشر جيد في فهم اغلب المبحوثين للموضوع محل الدراسة

2- سنوات الخبرة :

جدول رقم (4) توزيع أفراد العينة حسب الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة ٪
اقل من 5 سنوات	6	20٪
من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	8	27٪
من 10 سنوات إلى أقل من 15سنوات	12	40٪
15 سنوات فأكثر	4	13٪
المجموع	30	100٪

يوضح الجدول رقم (4)أن معظم المبحوثين كانت سنوات خبرتهم من 10 سنوات إلى اقل من 15 سنة بنسبة 40٪، تليهم سنوات الخبرة من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات بنسبة 27٪، تم سنوات الخبرة اقل من 5 سنوات بنسبة 20٪، أما نسبة 13٪ كانت لسنوات الخيرة من 15 سنوات فأكثر، وهدا يدل على إن عينة الدراسة تتميز بكفاءة جيدة يمكن الاعتماد على إجاباتها.

3- التخصص العلمي:

جدول رقم (5) يوضح توزيع أفراد العينة حسب التخصص

التخصص	العدد	النسبة المئوية
محاسبة	12	40٪
إدارة أعمال	7	23٪
تمويل ومصارف	6	20٪
إدارة مالية	3	10٪
اقتصاد	2	7٪
المجموع	30	%100

يتضح من خلال الجدول رقم (5) أن معظم المبحوثين كان تخصصهم محاسبة بنسبة 40٪، تم تليها التخصص العلمي إدارة أعمال بنسبة 23 ٪،ثم تليها تمويل ومصارف بنسبة 20٪، في حين بلغ عدد حملة التخصص العلمي إدارة مالية نسبة 10٪، ثم كانت اقل نسبة للذين تخصصهم اقتصاد 7٪ ، وهدا له اثر ايجابي على إن عينة تتمتع بمؤهلات جيده يمكن الاعتماد عليها بالموضوع محل الدراسة.

4- المسمى الوظيفي

جدول رقم (6) توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

الوظيفة	العدد	النسبة المئوية
مدير	1	٪3
نائب مدير	2	٪7
رئيس قسم	3	٪10
موظف	19	٪63
مراجع داخلي	5	%17
المجموع	30	٪100

يوضح الجدول رقم (6)أن معظم المبحوثين كانت من الموظفين بنسبة 80٪، تليهم رئيس قسم ونائب مدير بنسبة 8 ٪، علي التوالي تم مدير بنسبة 4 ٪ .

اختبار الفرضية الأولى: توجد علاقة ارتباط بين اتخاد القرارات والتحليل المالي فيما يتعلق بمنح الائتمان .

جدول (8) يوضح العبارات ذات العلاقة بالفرضية

ر.م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	النسبة المئوية	الرأي السائد
1	شخصية العميل وسمعته التجارية تكفي على درجة الاعتماد على التحليل المالي في ترشيد قرار الائتمان	3.93	1.062	25.903	78.6	موافق
2	الضمانات التي يقدمها العميل لها دور فعال في ترشيد القرار الاستثماري	3.85	0.997	25.896	77	موافق

3	من المعلومات الواجبة توفرها عند اتخاذ قرار الائتمان معرفة رأس مال العميل والقدرة على تشغيله	3.78	0.979	25.899	75.6	موافق
4	الزيارة الميدانية لمنشأة العميل تساهم بدرجة كبيرة في اتخاذ قرار الائتمان	3.77	0.976	25.889	74.8	موافق
5	نوع القطاع الذي يعمل فيه العميل يعتبر من المعلومات الضرورية عند اتخاذ قرار الائتمان .	3.94	1.020	25.888	78.8	موافق
6	تطور حركة وأرصدة حسابات العملاء من المعلومات المالية التي تشجع المصرف عند اتخاذ قرار منح الائتمان	3.92	1.015	25.892	78.4	موافق
7	معلومات عن حسابات وتسهيلات مصرفية للعميل لدى المصارف الأخرى وعلاقتها بالتحليل المالي.	3.30	0.832	25.212	66.15	موافق
8	المعلومات المتعلقة بمركزية المخاطر حسب ما يرد من سلطة النقد وعلاقتها بقرار الائتمان	3.15	1.368	43.428	63.07	موافق
	الدرجة الكلية	3.70	1.031	28.001	74	موافق

من خلال الجدول رقم (8) نلاحظ ما يلي:

- إن شخصية العميل وسمعته التجارية يجب أن تكون بدرجة عالية، وهذا ما جاءت به ما نسبته 78 ٪ من عينة الدراسة أجابوا موافق ، وهذا أكبر دليل على أن العميل الطالب للائتمان يجب أن تكون سمعته التجارية جيدة والعلاقة طردية بين الاثنين.

- إن الضمانات التي يقدمها العميل ليتحصل على الائتمان يجب أن تكون في مستوى مقبول من ناحية الائتمان، وبالتالي فإن ما نسبته 77 ٪ من عينة الدراسة أجابوا موافق ، فكلما كانت الضمانات كبيرة كان الحصول على الائتمان أكبر .

- إن رأس مال العميل والقدرة تشغيله له علاقة في أن يطالب العميل الائتمان من المصرف، وهذا ما جاءت به نسبة 75 ٪ من عينة الدراسة حيث أجابوا موافق، وهذا يعني أن رأس مال العميل يجب أن يكون في مستوى ممتاز حتى يتمكم من الحصول على الائتمان.

- إن القطاع الذي يعمل فيه العميل ودرجة المنافسة لا يعتمد عليها بدرجة كبيرة، وبالتالي فإن ما نسبته 78.8٪ من عينة الدراسة أجابوا بدرجة موافق، وهذا دليل على أن درجة المنافسة تؤثر بشكل كبير على اتخاذ القرار الائتماني.

- إن تطور حركة وأرصدة حسابات العميل والصكوك المرجعة يجب أن تكون في مستوى أعلى ومستوى أقوى، وبالتالي فإن ما نسبته 78.4 ٪ من عينة الدراسة أجابوا موافق، وهذا اكبر دليل على وجود علاقة بدرجة عالية بين تطور حركة وأرصدة حسابات العميل.

- إن المعلومات عن حسابات وتسهيلات مصرفية للعميل لدى المصارف الأخرى لها علاقة مباشرة و قوية في اتخاذ القرار الائتماني، وهذا ما جاءت به عينة البحث بنسبة 66.1٪ أجابوا بدرجة موافق.

- إن المعلومات المتعلقة بمركزية المخاطر حسب ما يرد من سلطة النقد هناك علاقة متوسطة بين طالب الائتمان وهذه المعلومات، وبالتالي فإن ما نسبته 63.07٪ أجابوا بدرجة موافق.

اختبار الفرضية الثانية: توجد علاقة ارتباط بين المعلومات المتوفرة باستخدام ادوات التحليل المالي وكيفية صنع القرار الائتماني .

جدول (9) يوضح العبارات ذات العلاقة بالفرضية

رم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	النسبة المئوية	الرأي السائد
1	السياسة الائتمانية للمصرف الذي تعمل فيه تشجع على اعتماد التحليل المالي أساساً لاتخاذ القرار الائتماني.	4.04	1.046	25.198	80.8	موافق
2	قوانين سلطة النقد تدفع باتجاه الاعتماد على التحليل المالي أساساً لاتخاذ القرار الائتماني.	3.96	1.025	24.747	79.2	موافق
3	الثقة في القوائم المالية تشجع على اعتماد التحليل المالي أساساً لاتخاذ القرار الائتماني.	3.75	0.971	24.243	75	موافق
4	الأوضاع الاقتصادية السائدة تشجع على اعتماد التحليل المالي أساساً لاتخاذ القرار الائتماني.	3.66	0.948	25.213	73.2	موافق
5	توفر ضمانات عينية ومالية تكفي وتغني علي اعتماد التحليل المالي كأساس لاتخاذ القرار الائتماني.	3.86	0.099	19.300	77.2	موافق
6	وجود رقابة داخلية فعالة للشركة طالبة الائتمان المصرفي تغني عن الاعتماد عن التحليل المالي.	3.77	1.050	27.851	75.6	موافق
7	تعتقد إن سياسة الانفتاح والتوسع في منح التسهيلات تغني عن التحليل المالي لاتخاذ القرار.	3.74	1.289	34.465	74.8	موافق

8	يقوم المصرف بمنح تسهيلات ائتمانية بدون إجراء التحليل المالي للقوائم المالية إذا كانت حصة العميل في السوق كبيرة.	3.56	1.155	32.444	71.2	موافق
9	يقوم المصرف بمنح تسهيلات ائتمانية بدون إجراء التحليل المالي للشركات الضخمة الوحيدة.	3.55	1.156	32.563	70.4	موافق
الدرجة الكلية		3.76	1.675	44.547	75.3	موافق

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي :

1- أن السياسة الائتمانية للمصرف تشجع على اعتماد التحليل المالي لاتخاذ القرار الائتماني والسبب أن ما نسبته 80.8٪ من عينة الدراسة أجابوا برأي موافق، وهذا يدل على أن السياسة الائتمانية تساعد بشكل جيد في التحليل المالي لاتخاذ القرار الائتماني.

2- اتضح أن قوانين سلطة النقد تدفع باتجاه الاعتماد على التحليل المالي أساس لاتخاذ القرار الائتماني، وإذا ما نسبته 79.2٪ من عينة الدراسة أجوا برأي موافق، وهذا يدل على أن قوانين سلطة النقد تدفع في بعض الأحيان بالاعتماد على التحليل المالي أساساً لاتخاذ القرار الائتماني.

3- أن الثقة في القوائم المالية للعميل تشجع على اعتماد التحليل المالي أساساً لاتخاذ القرار الائتماني. وبالتالي فإن ما نسبته 75٪ من عينة الدراسة أجابوا برأي موافق وهدا ما يدل على أن وجود الثقة في القوائم المالية للعميل بشكل جيد تشجع على التحليل المالي أساساً لاتخاذ القرار الائتماني.

4- أن الأوضاع الاقتصادية السائدة تشجع على اعتماد التحليل المالي أساساً لاتخاذ القرار الائتماني والسبب أن ما نسبته 73.2٪ أجابوا برأي موافق وهذا ما يدل على أن الأوضاع الاقتصادية السائدة تؤثر بشكلٍ معقولٍ على تشجيع الاعتماد على التحليل المالي.

5- يجب أن توفر ضمانات عينية ومالية تكفي وتغني على اعتماد التحليل المالي كأساس لاتخاذ القرارات الائتمانية، وهدا ما أتت به النسبة من عينة الدراسة77.2٪ أجابوا برأي موافق، وهذا يعتبر مؤشر واضح وقوي على أن يجب توفر ضمانات عينية ومالية تكفي على الاعتماد على التحليل المالي.

6- أن وجود رقابة داخلية فعالة للشركات طالبة الائتمان المصرفي تغني عن الاعتماد على التحليل المالي أساساً لاتخاذ القرار الائتماني، وبالتالي فإن ما نسبته 75.6٪ من عينة الدراسة أجابوا برأي

موافق ، وهذا يدل على وجود رقابة داخلية فعالة بين الشركات طالبة الائتمان المصرفي في بعض الأحيان.

7- إن سياسة الانفتاح والتوسع في منح التسهيلات تغني عن التحليل المالي لاتخاذ القرار وبالتالي فإن ما نسبته 74.8٪ من عينة الدراسة أجابوا برأي موافق، وهذا يعني أن سياسة الانفتاح والتوسع لها تأثير ملحوظ في الاستغناء عن التحليل المالي.

8- إن المصرف يقوم بمنح تسهيلات ائتمانية بدون إجراء التحليل المالي للقوائم المالية، إذا كانت حصة العميل في السوق كبيرة، وهذا ما جاءت به نسبة 71.2٪ من عينة الدراسة أجابوا برأي موافق، وهذا يعني أن المصرف في بعض الأحيان يقوم بمنح تسهيلات ائتمانية بدون إجراء التحليل المالي للقوائم المالية إذا كانت حصة العميل في السوق كبيرة.

9- إن المصرف يقوم بمنح تسهيلات ائتمانية بدون إجراء التحليل المالي للشركات الضخمة الوحيدة ، وبالتالي فإن ما نسبته 70.4٪ من عينة الدراسة أجابوا برأي غير موافق، وهذا يدل على أن لا وجود لعلاقة بين ما يقدمه المصرف من تسهيلاتٍ ائتمانيةٍ بدون إجراء التحليل المالي للشركات الضخمة.

جدول رقم (10)

اختبار " ت " لعينة واحدة "One-Sample T-test") حول المتوسط العام لإجاباتأفراد العينة لاختبار عند مستوي الدلالة 0.05

متوسط المجتمع	المتوسط الافتراضي	الانحراف المعياري للمجتمع	قيمة اختبار t	درجة الحرية	مستوى المعنوية المشاهد
34.40	3	4.612	35.432	29	0.000

يتضح من الجدول (10) إن متوسط يساوي(34.40) وبانحراف معياري (4.612) وان قيمة المحسوبة **تساوى** (35.432) ودرجات الحرية 29 و من خلال مقارنة متوسط الدراسة لأفراد العينة مع المتوسط الافتراضي (3) تبين انه أعلى من المتوسط الافتراضي لكافة المحاور وذو دلالة إحصائية فانه نقبل الفرضية توجد علاقة ارتباط بين الموثوقية في القوائم المالية، ودرجة الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان

جدول رقم (11)

اختبار " ت " لعينة واحدة "One-Sample T-test") حول المتوسط العام لإجاباتأفراد العينة عند مستوي الدلالة 0.05

متوسط المجتمع	المتوسط الافتراضي	الانحراف المعياري للمجتمع	قيمة اختبار t	درجة الحرية	مستوى المعنوية المشاهد
36.40	3	4.542	36.418	29	0.000

يتضح من الجدول (11) ان متوسط يساوي(36.40) وبانحراف معياري (4.542) وان قيمة المحسوبة **تساوى** (36.418) ودرجات الحرية 29 و من خلال مقارنة متوسط الدراسة لأفراد العينة مع المتوسط الافتراضي (3) تبين انه أعلى من المتوسط الافتراضي لكافة المحاور وذو دلالة إحصائية فانه نقبل الفرضية توجد علاقة ارتباط بين مؤهلات وقدرات مسئولي الائتمان ودرجة الاعتماد على التحليل المالي كأداة من أدوات ترشيد منح الائتمان

النتائج والتوصيات

اولا : النتائج :

من خلال اختبار فرضيات الدراسة تم التوصل إلى النتائج الآتية:

1- هناك ارتباط وثيق بين التحليل المالي واتخاد قرارات الائتمان بمصرف الجمهورية الرئيسي فاغلب القرارات الائتمانية تؤخذ من خلال ما اسفرت عنه عملية التحليل المالي للقوائم المالية للعملاء

2- هناك ارتباط وثيق بين المعلومات المتوفرة باستخدام ادوات التحليل المالي وكيفية صنع القرار الائتماني.

ثانياً: التوصيات:

من خلال النتائج التي تم التوصل اليها توصي الدراسة بالاتي :

1.- ضرورة الاعتماد على التحليل المالي في الدرجة الأولى وعدم التركيز على الضمانات العينية والنقدية عند اتخاذ قرار منح الائتمان

2-. ضرورة قيام مصرف الجمهورية بإلزام الشركات بتقديم معلوماتٍ مالية موثوق فيها، وعدم إخفاء أي معلومات تتعلق بالوضع المالي للشركة في شأنها التأثير على قرار منح الائتمان

قائمة المراجع:

1- الدوري مؤيد، نور الدين أبو زناد ،التحليل المالي باستخدام الحاسوب، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2003.

2-الزبيدي، حمزة محمود، "إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني " ، الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبع الأولى ، 2002 م

3-صادق الحسيني، التحليل المالي والمحاسبي، دراسة معاصرة في الأصول العلمية وتطبيقاتها دار مجدلاوي عمان ، 2008، ص11 .

4-عبد الستار الصياح، سعود العامري، الإدارة المالية ، دار وائل للنشر والتوزيع، 2003.

5-منير محمد، إسماعيل نور،التحليل المالي مدخل لصناعة القرارات ، دار وائل للنشر، عمان ، 2008.

6-محمد مطر ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني ، 2003، دار وائل للنشر والتوزيع.

7- عبد الحميد محمد الشواربي ، محمد عبد الحميد الشواربي، إدارة المخاطر الائتمانية ، منشأة المعارف الإسكندرية، 2002.

ثانياً: الرسائل العلمية

1- هلا بسام عبد الله الفيض، رسالة ماجستير غير منشورة، في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة ،غزة 2004.

2- محمد مفلح حسن العمري ، رسالة ماجستير غير منشورة، اثر التوسع في منح الائتمان علي الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية ، 2018.

ثالثا : المجلات العلمية :

1- خالد محمد عبد الستار ، التحليل المالي ودوره فى منح القرار الائتماني بالتطبيق على البنوك التجارية المصرية ، مجلة المعهد العالي للدراسات ، العدد 1، 2022.